تقييم مساهمة أموال الأوقاف في تحقيق البعد الاجتماعي للنمو المستدام
عرض تجربة المملكة العربية السعودية

Assessing the contribution of endowments funds to achieving the social dimension of sustainable growth Presentation of the experience of the Kingdom of Saudi Arabia

خوبيزي مريم*

جامعة الجزائر3–الجزائر

mloukapako9@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/07/01 تاريخ القبول للنشر: 2022/08/15 تاريخ النشر:2022/10/13

ملخص:

نحاول من خلال هذا البحث توضيح مفهوم التنمية المستدامة من جانب إسلامي وإبراز أبعادها، كيفيات إسهام صيغ التمويل الإسلامي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ،وفي هذا السياق تم التركيز على آلية الوقف من خلال التعريف بهذه الصيغة أنواعه وأسس تقسيمه والآليات المستخدمة في إطار استثمار أموال الوقف والاستفادة منها في تحسين الخدمات التعليمية ،الاجتماعية والصحية في المجتمعات الإسلامية؛ تم اختيار تجربة المملكة العربية السعودية باعتبار أن المؤسسات المسؤولة عن إدارة الأوقاف تساهم بشكل كبير خصوصا في الآونة الأخيرة في تحقيق الأهداف المسطرة ضمن استراتيجية التنمية المستدامة خاصة من الجانب المتعلق بتحسين المستوى المعيشي، الجانب التعليمي وتشجيع البحث والابتكار.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، التمويل الإسلامي، البعد التنموي الاجتماعي،الأوقاف العامة، الأوقاف الخاصة،

تصنيف JEL: Q01 ; G10 ; G20.

Abstract :

We try through this research to clarify the concept of sustainable development from an Islamic side and to highlight its dimensions, how Islamic financing formulas contribute to achieving sustainable development goals. Improving educational, social and health services in Islamic societies; The experience of the Kingdom of Saudi Arabia was chosen considering that the institutions responsible for managing contribute significantly, especially in recent times, to achieving the goals set within the framework of the sustainable development strategy, especially from the aspect related to improving the standard of living, the educational aspect, and encouraging research and innovation.

Keywords: Sustainable development; Islamic finance; Social development dimension; Public Awqaf;Private Awqaf.

Jel Classification Codes: Q01 ; G10 ; G20.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

ساهمت المؤسسات الوقفية منذ القدم بصفة جوهرية في تحقيق التنمية على مستوى مجتمعات العديد من الدول الإسلامية،بحيث ارتبط مصطلح الأوقاف بتجسيد وتحسين الخدمات ذات الطابع الاجتماعي، التي من شأنهاتحقيق التوزان بين مختلف طبقات المجتمع والمساهمة في الحد من مستويات الفقر؛

تساهم صيغة الوقف بتوفير العديد من المنافع عن طريق الاستثمار الأمثل للأصول الموقوفة في ميادين إجتماعية متعددة من شأنها التخفيض من مستويات الفقر،تقديم المساعدة الاجتماعية وتمويل قطاعات الصحة والتربية وغيرها؛

يتضح جليا أن الوقف يعد أداة أساسية يعتمد عليها في بعض الدول الإسلامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية، بحيث يوفر التمويل المناسب لتطوير الخدمات والبنى التحتية ذات الطابع الاجتماعي كالصحة والتعليم ودعم البحث العلمي ولن يتحقق ذلك إلا من خلال الإدارة الفعالة والمحكمة للأوقاف والتي تسمح بتحقيق لامركزية القرارات المرتبطة بتمويل المشاريع التنموية وبالتالي التسريع من إنجازها بالشكل الذي يعود بالنفع على المجتمعات من خلال التسيير المستقل للموارد الوقفية بغرض توفير التمويل اللازم للمشاريع الاجتماعية ذات الطابع العمومي .

التجربة السعودية تعد من بين أهم التجارب الرائدة في ميدان استغلال الأموال الناتجة عن الأوقاف واستثمارها في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة الاجتماعية إذ تعتمد بشكل كبير على الأصول الوقفية في تغطية متطلبات الإنفاق في المجالات الاجتماعية خاصة التعليم والرعاية الصحية وكذلك العمل على تخصيص جانب من التدفقات الواردة من أوقافها على اختلاف أنواعها لبلوغ أهداف التنمية المستدامة في المجال الاجتماعي والاقتصادي ، لذلك سنحاول من خلال هذه الدراسة البحثية ، إبراز أهم الآليات المعتمدة في إدارة الأوقاف على مستوى المملكة العربية السعودية وتقييم درجة مساهمة الأوقاف في النمو المستدام في المجالات الإجتماعية ، من خلال الإجابة على الإشكالية الآتية:

ما هو دور الأوقاف في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على مستوى الدول التي تعرف الأصول الوقفية فيها نموا ملحوظا كالمملكة العربية السعودية؟

2.1. تساؤلات البحث: وللإجابة عن هذه الإشكالية نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا نقصد بالتنمية المستدامة؟
- تساهم صيغ التمويل الإسلامي في تحقيق الأهداف التنموية المستدامة ذات البعد الاقتصادي فقط؟
- هل الإطار التنظيمي المحكم والتطور الحاصل في الهيئات المسؤولة عن إدارة إدارة الأوقاف كانا العاملان الأساسيان في نجاح المملكة العربية السعودية في استغلال واستثمار أموال الأوقاف في تغطية نفقات الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة وغيرها؟

3.1. أهمية البحث: يشكل موضوع التنمية المستدامة أحد أبرز المواضيع التي تحضى باهتمام الباحثين الاقتصاديين بمختلف أبعادها ، وقد تم التركيز على الجانب الاجتماعي بحيث أن الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة من شأنه تحقيق التوازن بين مختلف الفئات والتحسين من المستوى المعيشي ، وعلى إعتبار أن أموال الأوقاف في الغالب يتم توجيهها لخدمة أغراض الفئات الهشة ، ارتأينا من خلال هذا البحث لتوضيح كيفية استخدام هذه الصيغة والاستفادة منها في مجال تحسين من نوعية الخدمات والرعاية الصحية ، مجالات التربية والتعليم ، التحسين من المستويات المعيشية للفئات الفقيرة، والمساهمة في تجسيد الأهداف التنموية المستدامة المسطرة .

4.1.أهداف البحث: حاولنا من خلال هذا البحث التعريف بالتنمية المستدامة من منظور الاقتصاد المالي الإسلامي والأبعاد الأساسية المتضمنة فيها، فضلا عن توضيح لإمكانية الاعتماد على صيغ التمويل الإسلامي في بلوغ نمو اقتصادي مستدام، وتم التركيز على الوقف لما لهذه الصيغة من أهمية بالغة في المجتمعات الإسلامية بحث ارتبطت ومنذ القدم بتقديم خدمات والمساهمة في تحسين المستويات المعيشية والمشاريع الاجتماعية التنموية وفي الأخير اعتمدنا على تجربة المملكة العربية السعودية في اعتمادها على مؤسسات إدارة الأوقاف من أجل تحسين الخدمات الاجتماعية المقدمة من صحة وتعليم وتربية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة .

5.1. منهجيةالبحث: تم استخدام المنهج الوصفي لإيضاح مختلف التعريفات المرتبطة بالوقف وصيغ التمويل الإسلامي والتنمية المستدامة، والتحليلي في عرضنا وتحليلنا للمعطيات المتعلقة باستثمار أموال الأوقاف على مستوى المملكة العربية السعودية وكيفية توجيهها في القطاعات التنموية.

6.1. تقسيم البحث: للإجابة عن إشكالية البحث والأسئلة الفرعية إرتأينا لتقسيم البحث إلى ثلاث محاور أساسية:

المحور الأول:مضمون التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي

المحور الثاني:إسهام التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال البعد الاجتماعي

المحور الثالث: استثمار الأوقاف في المملكة العربية السعودية كآلية لتحقيق الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة

2.مضمون التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي:

2. 1. تعريف التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي:(المشني، ناشف، 2018، ص11-12)

ورد مصطلح التنمية تحت مصطلح العمارة والتعمير ، يقول الله سبحانه وتعالى :« هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها » ويقول علماء التفسير أن الآية الكريمة تحث على طلب العمارة ، والطلب المطلق من الله يكون على سبيل الوجوب ، وفي هذه الآية دلالة على وجوب عمارة الأرض ، قال علي بن أبي طالب كرم الله وجهه لنائبه على مصر «ليكن نظرك في عمارة الأرض ،أبلغ من نظرك في استخراج الخراج ، لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة ، ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد » وهناك مصطلح آخر هو التمكين قال الله تعالى : « ولقد مكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معايش »

يرى علماء الفقه أن للتمكين معنيين: الأول هو اتخاذ قرار ومكان وموطن، الثاني هو السيطرة والقدرة على التحكم ، وهو يعني أن الله سبحانه وتعالى قد هيأ للإنسان وضع السيطرة على الطبيعة ، وطلب منا تحقيق تلك السيطرة أو بتعبير آخر طلب منا تحقيق التكنولوجيا على اعتبار أن التكنولوجيا هي أداة تسخير الوسائل العلمية للسيطرة على الظروف الطبيعية وتوجيهها لصالح الانسان ؛

بناءا على ما ذكر التنمية المستدامة من وجهة نظر إسلامية هي عملية متعددة الأبعاد ، تعمل على التوازن بين أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة ، والبعد البئي من جهة أخرى وتهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد والأنشطة البشرية القائمة عليها ،من منظور إسلامي يؤكد أن الإنسان مستخلف في الأرض له حق الانتفاع بمواردها دون حق ملكيتها ويلتزم في تنميتها بأحكام القرآن والسنة النبوية الشريفة، على أن يراعي في عملية التنمية الاستجابة لحاجات الحاضر ، دون إهدار حق الأجيال اللاحقة، ووصولا إلى الارتفاع بالجوانب الكمية والنوعية للمادة البشر وهذا التعريف يتضمن ثلاثة عناصر أساسية:

- عملية متعددة الأبعاد تقوم على التخطيط والتنسيق بين خطط التنمية الشاملة من جهة وبعدها البيئي من جهة أخرى،

- ❖ الاستغلال الأمثل للموارد من منظور إسلامي؛
- ❖ توفير حق الأجيال الحاضرة واللاحقة من الموارد والارتقاء بالجوانب الكمية والنوعية للمادة والبشر.

2.2 .أبعاد التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة ثلاث أبعاد رئيسية مترابطة ومتداخلة فيما بينها وهي البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي، ويمكن التعبير عن هذه الأبعاد من خلال الجدول التالي: (كروش، لعقاب، 2020، ص247)

الجدول رقم 01: الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة

البعد الاقتصادي	– زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني؛ – تقليص تبديد الموارد الطبيعية؛ – تنمية رأس المال الطبيعي والبشري والاجتماعي؛ – تقليص التبعية للبلدان النامية؛ – تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية.
البعد الاجتماعي	– المساواة في التوزيع والعدالة والمساواة بين السكان؛ – تماشي النمو السكاني مع أهداف التنمية؛ – تنمية المناطق الريفية؛ – استدامة المؤسسات وعدم التضحية بالأجيال القادمة؛ – التنويع الثقافي.
البعد البيئي	– تحقيق التوازن البيئي ومنع استنزاف الموارد؛ – الحفاظ على المياه واستعمال مصادر الطاقة النظيفة؛ – الحفاظ على التنوع البيولوجي؛ – حماية وصيانة الموارد الطبيعية

المصدر: نور الدين كروش، كمال العقاب ، (2020) ،التمويل الإسلامي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة : الحالة الماليزية ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، المجلد 13 ، العدد 03 ، ص 247

الملاحظ أن تحقيق التنمية المستدامة لن يكون إلا من خلال توفر الأبعاد الثلاث مجتمعة وذلك نظرا لطبيعة العلاق التكاملية والترابطية بينها(كروش، لعقاب، 2020، ص248)

3.2 .استخدام صيغ التمويل الإسلامي في بلوغ نمو اقتصادي مستدام

سنحاول فيما يلي توضيح كيفية مساهمة أهم صيغ التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة:(نسمن،2011، ص13-15)

- ❖ **صيغ التمويل على أساس المشاركة وصيغة المضاربة : تمثل** المضاربة الجمع بين أهم عناصر الإنتاج وهما العمل ورأس المال، فتحدث في المجتمع تقليل المسافة أو إلغاء التمييز بين أصحاب الملك وبين الأجراء، وهذا ما يؤدي بدوره إلى التوازن في المجتمع وعدم الاستغلال الحاصل للأجراء من قبل الملاك ، فيتحقق بذلك تكريم الانسان، وهو مقصد للشريعة الإسلامية، كما يحقق العدالة الاجتماعية والتوزيع الأمثل للمال ولها دور في إخراج المبدعين الذين لا يملكون المال فتوفر لهم هذه الصيغة الإطار الشرعي في إخراج تلك المواهب والتي تسهم في جعل أصحاب الأموال المدخرة في إخراجها واستغلالها في مشاريع تنموية من شأنها المساهمة في زيادة الدخل وارتفاع مستويات المعيشة؛

- فالمصارف التي تتعامل بالمشاركة يؤدي بها ذلك لزيادة استثماراتها، وبالتالي مدخراتها التي تسهم في التنمية الاقتصادية المطلوبة، وهناك المشاركة المنتهية بالتمليك، والتي تحفز الأفراد على الاستثمار وحتى الابتكار الذي يؤدي إلى خلق أساليب جديدة وبدائل لتحسين الإنتاج ما يساهم أيضا في تقليل البطالة في المجتمع.
- **صيغ التمويل التجاري المرابحة:** من شأنها المساهمة في توفير السلع والخدمات لإشباع حاجات الناس المختلفة، كما انها توفر السيولة النقدية للمؤسسات المالية عندما تشتري المؤسسات السلع وتقوم ببيعها، مرافقة هذه الإجراءات بانخفاض في مستوى المخاطرة واحتمال الخسارة، هذا يساهم في الحركة التجارية والتنمية داخل المجتمع؛
- **صيغة السلم:**الذي يساهم في تمويل فئة بسيطة داخل المجتمع، ومهم للمزارعين فمثلا لو تعامل المزارع البسيط الذي لا يملك ما يصلح أرضه لتوفر لديه ما يحتاج ليه من المعدات والأدوية الكيميائية، ويساهم من خلال الإنتاج المتحصل عليه من أرضه في تحريك السوق ، رخص الأسعار ، زيادة الدخل القومي، التنمية الاقتصادية، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال الانتشار الواسع لهذا النوع من التمويل بين المزارعين وغيرهم من المهتمين؛
- **صيغ تمويل التأجير،الإستصناع:**فهي مهمة جدا بالنسبة للتنمية المستدامة، فمن خلالها يمكن إنشاء وحدات إنتاجية جديدة، ويمكن توسيع الوحدات القديمة والتأجير بهذه الصيغة يمكن الأفراد والمؤسسات الإنتاجية الحصول على أفضل وأحدث المعدات والمستلزمات التشغيلية دون اللجوء إلى الاقتراض أو الدفع المباشر للمبالغ الضخمة، ما يساهم في توفير السيولة وتحريك عجلة التنمية في المجتمع؛
- **صيغ التمويل الزراعي، المزارعة والمساقاة:**تحققصيغتي المزارعةوالمساقاة التنميةالمستدامة عن طريق استصلاح الأراضي الزراعية، كما أنها تساهم في توفير فرص العمل وخاصة في المناطق الريفية وترفع مستوى المعيشة مما ينقص الفقر والهجرة نحو المدن، فضلا عن رفع مستوى الناتج القومي مما يقلل من الاستيراد.

3.إسهام التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال البعد الاجتماعي

1.3.آليات وصيغ التمويل الإسلامي المساهمة في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

يساهم التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة عبر البعد الاجتماعي من خلال الوحدات المصرفية الإسلامية التي تقدم جملة من الوظائف والخدمات الآتية:(المشني، ناشف، 2018، ص 17-20)

- **جمع الزكاة :** العديد من المصارف الإسلامية قامت بإنشاء صناديق خاصة مهمتها جمع الزكاة وتوزيعها للمستحقين فيعتبر النظام المصرفي الإسلامي قاعدة مهمة لتطوير صناديق الزكاة بما يوفره من آليات التكافل والتواصل الاجتماعي وكما ان الزكاة تعتبر جزءا لا يتجزأ من النظام الإسلامي عامة والنظام المصرفي خاصة، فالزكاة تدر أموالا طائلة التي من شأنها الدفع بعجلة التنمية المستدامة في المجتمع، ومن المتعارف عليه أن الزكاة تزيد من الإنتاج وتستثمر الأموال وتوزيع الثروة، وتحل مشكلات البطالة وتحد من التضخم ويمكننا تلخيص دور الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال:

- أنه يتم الحصول عليه دون تكلفة، والتكلفة هي المبلغ الذي يخصم من الإيراد من قبل الوصول إلى الربح، هذه الخاصية تجعل المستثمر المسلم يحقق ربحا أكبر من غيره ـ عند تشابه الظروف الأخرـ وبالتالي إذا تم الاستثمار في مشاريع عالية التكلفة، مثل مشاريع التنمية المستدامة فإن الربح المتبقي للمستثمر في النظام المسلم أكبر من الربح المتبقي إذا ماوجد للمستثمر في النظام غير المسلم بسب وجود التكلفة المفروضة عل استخدام رأس المال وهي الفائدة الربوية وهذا ما يجعل النظام الإسلامي أقدر على قيادة عملية تمويل التنمية المستدامة من غيره من الأنظمة الاقتصادية؛

- تعد فريضة الزكاة من أهم الموارد المالية للدولة والمحرك الفعال لاستثمار الأموال، توصيل الأموال من الأغنياء إلى الفقراء التي ستنفق غالبا لقضاء حاجاتهم الاستهلاكية، والذي بدوره سيؤدي إلى زيادة الاستثمار وبالتالي إنعاش الاقتصاد وتوفير فرص عمل جديدة ومنه تحقيق التنمية؛
- توجيه التمويل من مال الزكاة إلى الاستثمار في مجالات تفيد المجتمع، وهذه أهم ميزة للتمويل الإسلامي في مجال التنمية المستدامة، فالمال مال الجميع ومن هذا المنطلق يجب أن يوجه التمويل لخدمة أفراد المجتمع بإقامة المشاريع التي لا تعود بضرر في الحاضر أو المستقبل؛
- المساهمة في تحقيق العدالة في توزيع الثروة؛
- التدريب المهني وإعادة التأهيل ممن يتلقون أموال الزكاة، توفير المعدات والآلات اللازمة للأسر المنتجة التي يمكنها ممارسة الأنشطة الاقتصادية في المنازل وإنشاء الورشات والمصانع؛
- استغلال أموال الزكاة في توفير العلاج الطبي والرعاية الصحية عن طريق إنشاء المستوصفات العلاجية للفقراء في مختلف مجالات التخصص وذلك بصورة مجانية أو مقابل رسوم رمزية وتعيين الأطباء المتطوعين وتتولى مؤسسة الزكاة التكفل بالأجور وتكاليف العلاج؛
- المساهمة في تمويل البحث العلمي والتطور التكنولوجي.

❖ **تقديم القرض الحسن:** تتميز المصارف الإسلامية بتقديم القروض الحسنة ، والقرض الحسن يقوم على إتاحة مبلغا محددا لفرد أو عميل ، دون تحميل هذا الأخير أية عمولات ، أو مطالبته بأية زيادة على أن يسترد أصل القرض والأموال التي أقرضها لهذا العميل ، ويتم تقديم هذه القروض لغايات معينة مثل العلاج ، التعليم وإنشاء المشروعات الصغيرة والمساهمة في الحد من البطالة؛

يتضح دور المصارف الإسلامية في تحقيق البعد الاجتماعي عن طريق وسائل وآليات عديدة منها تقديمالقرض الحسن أو القيام بالأنشطة الاجتماعية المختلفة ومراعاة البعد الاجتماعي في التمويل وإعطاء الأولوية للمشروعات الضرورية التي يحتاجها المجتمع وتعمل على تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية كافة والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة(يعقوب،رشوان،خضر ، 2021، ص9)

2.3.الوقف ومساهمته في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة:

1.2.3.ماهية الوقف:

أولا/مفهومه: سنتناول مفهوم الوقف من الناحية:

اللغوية: يعرف الوقف على أنه تحبيس العين على وجه من وجوه الخير ومنع التصرف فيها من قبل المالك ومن قبل الموقوف عليه معا، حيث لا يجوز بيعها ولا هبتها وإنما تستفيد الجهة والجهات الموقوف عليها من منافعها. (كروش، العقاب، 2020، ص253)

الاقتصادية: هو تحويل الأموال عن الاستهلاك واستثمارها في أصول رأسمالية إنتاجية تنتج المنافع والإيرادات التي تستهلك جماعيا أو فرديا(سمينة،2018 ، ص 166)

هو عملية تجمع بين الادخار والاستثمار معا، فهي تتألف من اقتطاع أموال، كان يمكن للواقف أن يستهلكها إما مباشرة أو بعد تحويلها إلى استثمار بهدف زيادة الثروة الإنتاجية في المجتمع. (الجريوي، 2012، ص 16)

ثانيا/مميزات وخصائص الوقف:

يتميز الوقف باستقلاليته، استمراريته وديمومته التي لا ترتبط إلا بالوظيفة التي حددها الواقف في شروطه ، وهذه المزايا وغيرها اكسبت الوقف تلك الحيوية التي استمر أثرها قرونا طويلة باعتباره أحد الأسس المهمة للنهضة الإسلامية الشاملة بأبعادها المختلفة، اما خصائصه فهي متعددة نذكر منها: (الجربوي، 2012، ص 20)

- أنه عمل تطوعي وقربة لله تعالى يقوم به الواقف من ذاته؛
- دوامه واستمراره، وقابليته الذاتية للتطور؛
- عدم انحصاره، إنشاءا أو انتفاعا، في طبقة إجتماعية معينة أو عصر معين؛
- عدم قابليته للتصرف بالبيع أو الهبة أو التوريث، إنما هو تسبيل غلته للمستحقين، وهذا يعني في إدارة الوقف حقان وهدفان، فحق في عين الوقف بهدف الإبقاء عليها للغرض الذي أوقفت له، وحق في الغلة بهدف استفادة الموقوف عليه منها؛
- تنوع مضمون خدماته ومجالات صرفه بحيث تتسع لاحتياجات الناس بكيفية مباشرة أو غير مباشرة؛
- آفاق مجالاته واسعة جدا فهي تلبي احتياجات الناس الفردية والجماعية، وهذا يقتضي أن ينشأ ويدار ويستثمر وفق مفاهيم تختلف عن المؤسسات ذات المجالات المحددة؛
- سهولة إدارته، فيمكن للواقف نفسه أن يتولى إدارته، أو أحد ذريته أو ناظر مستقل؛
- تنوع الأموال الموقوفة، فقد شملت جميع أنواع الأراضي كالأراضي الزراعية، وغير الزراعية والمباني والأموال المنقولة كالآلات الزراعية والمصاحف والكتب وغير ذلك فهو شامل لكل ما يجوز بيعه.

2.2.3.أنواع الوقف:

تتعدد أنواع الوقف تبعا لتنوع المعايير المستخدمة في التقسيم بحيث نجد: (سمينة،2018، ص 166- 167)

أولا/تقسيم الأوقاف وفقا لطبيعة الجهات المستفيدة الموقوفعليها، ووفقا لهذا المعيار نجد:

- **الوقف الأهلي (الذري):** يكون نفعه خاصا ومنحصرا على ذرية الواقف ومن بعدهم وهي تؤدي وظيفة التكافل العائلي عبر امتداده الزمني؛
- **الوقف الخيري:** يتمثل في تلك الموارد الوقفية المخصصة بصورة دائمة للجهات الخيرية العامة المتنوعة والتي تؤدي الوظيفة التكافلية الجماعية العامة ؛
- **الوقف المشترك:** يضم مجموعة الموارد الوقفية المخصصة لتحقيق منافع تجمع بين الوظيفة العائلية الخاصة والوظيفة الاجتماعية العامة؛

ثانيا/ تقسيم الأوقاف بحسب شكل الانتقال من الموارد الموقوفة:

ويمكن تقسيم الأوقاف وفقا لهذا المعيار إلى:

- أوقاف المنافع المباشرة: وهي تلك الموارد الوقفية التي تقدم منافعها بصورة مباشرة للجهات المستفيدة الموقوف عليها مثل: المدارس والمستشفيات، المكاتب والمساجد ودور الرعاية وغيرها.
- أوقاف المنافع غير المباشرة: وهي تلك الموارد الوقفية التي يستفيد بمنافعها بطريقة غير مباشرة انتفاع الجهات الموقوف عليها من عوائد استثماره واستغلال تلك الموارد لضمان تدفقات عائدات الأوقاف مثل: الأصول الإنتاجية كالأراضي الزراعية التي يستنفع بعوائد استغلالها العمرات السكنية التي يستنفع بعوائد إيجارها .... إلخ

ثالثا/ تقسيم الأوقاف بحسب نوع الأصول ومحل الوقف:

يمكن تقسيم الوقف وفقا لهذا المعيار إلى:

- أوقاف العقارات: تشمل الأراضي المتنوعة والمباني المتعددة الاستخدامات وما يدخل في حكمها؛
- أوقاف الأصول المنقولة: وهي تشمل الآلات والمعدات والأجهزة وغيرها ...؛
- أوقاف النقود والأسهم والسندات: كوقف النقود للاستفادة منها عن طريق اقراضها أو استثمارها في صناديق استثمارية وغيرها وتوزيع منافعها على الفئات الموقوف عليها.

يقوم الوقف على اختلاف أنواعه (بالخصوص الأهلي، الخيري والمشترك) بدور تنموي، ويتضح ذلك من خلال إسهاماته عبر التاريخ الإسلامي في تنمية مؤسسات المجتمع الدينية والعلمية و الاقتصادية والاجتماعية، حتى يمكننا القول أن حضارتنا الإسلامية هي حضارة الوقف، فالأعيان الوقفية ملزمة بالتحول إلى أصول منتجة، أي تحويل الأوقاف المخصصة بعد صيانتها والعمل على استمرارها وذلك من أجل تحقيق ما هو مطلوب منها في جميع المجالات، فقد كان له دور في توفير الأمن الغذائي، تحقيق الحاجات الأساسية للفقراء، توزيع الثروة وتقليل الفجوة بين طبقات المجتمع.(بن عزة ، بوثلجة ، 2018، ص 130-131)

4.استثمار أموال الأوقاف في المملكة العربية السعودية كآلية لتحقيق الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة:

1.4. الإطار العام والتنظيمي لمؤسسات الأوقاف في المملكة العربية السعودية:

سنحاول من خلال هذا الجزء التعرف على أهم الكيانات والجهات المعنية بتنظيم للأوقاف في السعودية ونطاق عملها كالآتي:((المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص و مكتب الأمم المتحدة بالمملكة السعودية،2021، ص 34)

- تدعم الأوقاف في المملكة العديد من أنواع الكيانات وتعمل ضمن مجموعة متنوعة المجالات، كما تساهم هذه الأوقاف في توفير التمويل للعديد من الكيانات الرسمية وغير الرسمية بما في ذلك المؤسسات والجمعيات الخيرية والمهنية والجامعات، الكليات المستشفيات وصناديق الأسرة والمساجد؛
- يتولى إدارة الأوقاف وتمويلها وتنظيمها عدد من الجهات الحكومية وغير الحكوميةويشمل ذلك مكاتب رجال الأعمال، الشركات العائلية، المؤسسات الخيرية، الجمعيات والمؤسسات المدنية وجهات القطاع العام ذات الاستقلال المالي والإداري ؛
- تتألف الجهات الحكومية المعنية بالأوقاف من وزارة العدل، الهيئة العامة للأوقاف، وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية والغرف التجارية والصناعية، بحيث تعمل وزارة العدل على توفير وتنظيم وتطوير الخدمات القضائية والتوثيقية للأوقاف بما في ذلك الإقامة الأصلية للناظر والإذن بشراء أصول الوقف والإذن ببيعها ورهنها.

2.4.الأنشطة والخدمات التي تغطيها أموال الأوقاف:

1.2.4.توزيع نفقات الأوقاف العامةك

يتم تمويل مجموعة من الخدمات كالصحة والتعليم وخدمات بيت الله بالاعتماد على مخصصات الأوقاف العامة ففي سنة 2020 تم توزيعها كما هو مبين في الشكل رقم 01:

الشكل 1:نفقات الأوقاف العامة خلال سنة 2020

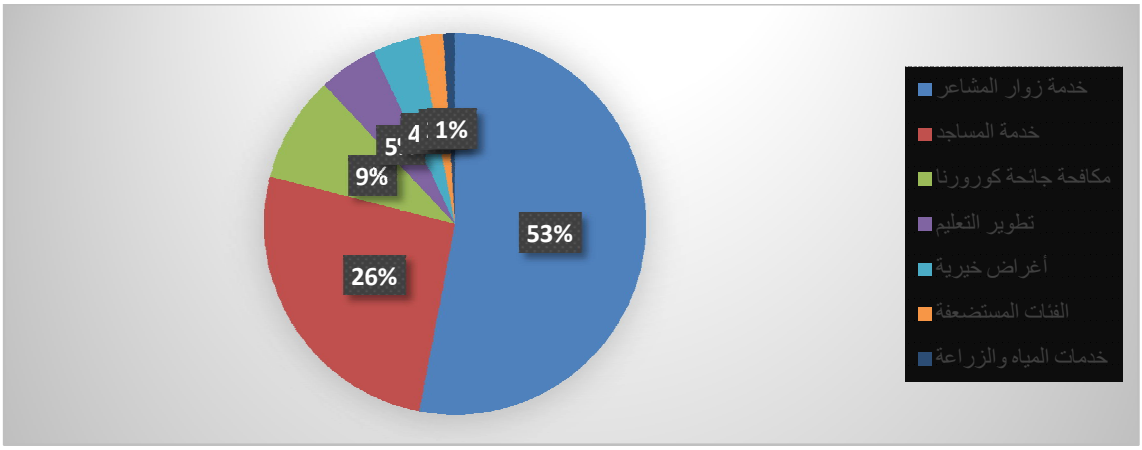

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على :المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ،مكتب الأمم المتحدة بالمملكة العربية السعودية ، (2021)، دور الأوقاف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية المملكة 2030، المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ،السعودية .

كما هو موضح في الشكل أعلاه و بناءا على إحصائيات الهيئة العامة للأوقاف في سنة 2020 فإن 53 % من نفقات الأوقاف العامة اتجهت إلى خدمة زوار المشاعر المقدسة و 26% لخدمة المساجد ،9 % لمكافحة جائحة كورونا،5% لتطوير التعليم،4% لأغراض خيرية وباقي مبالغ الأوقاف موزعة بين الفئات المستضعفة والخدمات الزراعية (المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص و مكتب الأمم المتحدة بالمملكة العربية السعودية، 2021 ، ص 36)من هنا يتضح أنه تم توجيه إنفاق أموال الأوقاف العامة لأغراض إجتماعية الهدف منها تحسين مستوى الخدمات المجتمعية و المستوى المعيشي للفئات الهشة.

2.2.4.توزيع نفقات الأوقاف الخاصة:

سنحاول التعرف على حجم مساهمة الأصول الوقفية ذات الطابع الخاص خلال سنة 2017 وأهم المجالات التي شملتها بناءا على المعطيات المتاحة والتي تمت ترجمتها من خلال الشكل أدناه:

الشكل 2: توزيع أموال الأوقاف على مستوى 12 مؤسسة أوقاف متنوعة بالسعودية خلال سنة 2017

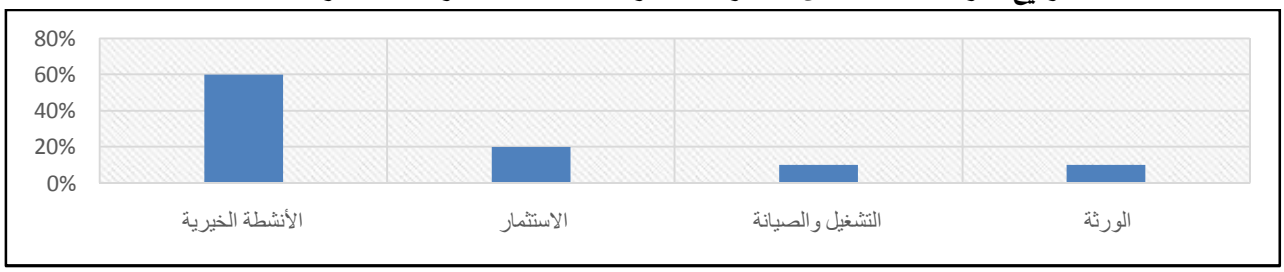

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على : المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ،مكتب الأمم المتحدة بالمملكة العربية السعودية ،(2021)، دور الأوقاف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية المملكة 2030، المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ،السعودية .

بناءا على دراسة تم إجراؤها خلال سنة 2017 شملت 12 مؤسسة أوقاف متنوعة في المملكة تبين أن 60% من نفقات الأوقاف المدروسة تنفق على الأنشطة الخيرية،20% تنفق على الاستثمار و 10% تنفق على التشغيل والصيانة 10% تنفق على الورثة (المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص و مكتب الأمم المتحدة بالمملكة العربية السعودية، 2021 ، ص 34)

3.2.4.حجم إنفاق المؤسسات الخيرية القائمة على تسيير الأوقاف:

سنحاول إبراز تطور إجمالي الإنفاق المخصص من قبل المؤسسات الخيرية المسؤولة عن إدارة الأوقاف خلال فترة 2018 وتبين لنا من خلال الشكل أدناه:

الشكل 3: إجمالي إنفاق المؤسسات الخيرية القائمة على الأوقاف بالسعودية خلال سنة 2018

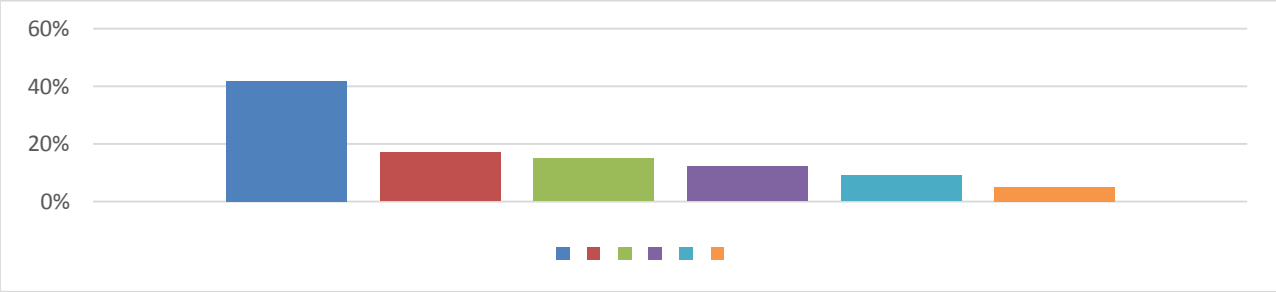

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على : المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ،مكتب الأمم المتحدة بالمملكة العربية السعودية ،(2021)، دور الأوقاف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية المملكة 2030، المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ،السعودية .

بناءا على المعطيات التي تم استنتاجها من دراسة تمت سنة 2018 على مستوى المؤسسات الخيرية السعودية التي تعتبر أحد صور المؤسسات القائمة على إدارة الأوقاف بالمملكة حول مجالات العمل التي تغطيها والحجم الإجمالي للإنفاق على كل مجال، إذ تفيد أن إجمالي إنفاق المؤسسات خلال السنة المذكورة قدر بـ 3,4 مليار ريال سعودي خصص منها : 42% لمجالات التعليم الفرعية، 17% للخدمات البشرية الفرعية ، 15% لمجالات دينية فرعية، 12% لمجالات الصحة ، 9% لمجالات تنمية القطاع الاجتماعي الفرعية و5% للفنون والثقافة والتنمية الاقتصادية والبيئية والمياه والأمن الغذائي.(المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص و مكتب الأمم المتحدة بالمملكة العربية السعودية، 2021 ، ص 36)

ومن هنا يتضح لنا أن إجمالي الإنفاق شمل المجالات ذات الطابع الاجتماعي والتي تهدف إلى تحسين المستوى المعيشي وأيضا الرفع من نوعية التعليم والخدمات الصحية بالشكل الذي يساهم في تغطية جزء مهم من الإحتياجات التمويلية للمجتمع.

3.4.الوقف وحجم مساهمته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية:

سنحاول من خلال ها العنصر إبراز أهم اسهامات الأموال الوقفية في المجالات المرتبطة بالتنمية المستدامة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.(المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص و مكتب الأمم المتحدة بالمملكة العربية السعودية، 2021 ، ص 41-44)

- **أوقاف من أجل الفئات المستضعفة:** تؤدي الأوقاف في المملكة العربية السعودية دورا محوريا في رعاية الفئات الأكثر ضعفا مثل النساء وذوي الاحتياجات الخاصة والأيتام وهو ما يتلاءم مع أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالعدالة والحد من عدم المساواة بالاعتماد على بعض الصيغ والاستراتيجيات وفي هذا الصدد نجد أنه في سنة 2019 قد تم تأسيس صندوقان بموجب ترخيص من هيئة السوق المالية والهيئة العامة للأوقاف وتديرهما شركة الإنماء للاستثمار ، الأول هو صندوق الإنماء الوقفي لرعاية الأيتام الذي تأسس برأس مال قدره 10 مليون ريال سعودي لتمويل المؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام إخاء ، والثاني هو صندوق إنسان الوقفي الذي تأسس برأس مال قدره 150 مليون ريال سعودي لتمويل الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام إنسان؛
- **العمل على توفير التعليم الجيد والتحسين من جودته:** تهدف رؤية المملكة بحلول 2030 إلى تحقيق مجموعة من أهداف التنمية المستدامة من بينها ضمان الوصول المتكافئ لجميع النساء والرجال إلى التعليم التقني والمهني والجامعي عالي الجودة، بما في ذلك الجامعات، والملاحظ أن العديد من الجامعات قد استفادت بين عامي 2005 و2007 من الأوقاف؛

- **أوقاف من أجل مجتمعات قوية:** بالنظر لآثار جائحة كورونا ، تم تأسيس خلال سنة 2020 من طرف وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بالتعاون مع الهيئة العامة للأوقاف ومجلس المجتمعات المدنية ومجلس لمؤسسات المدنية وعدد من الهيئات المانحة وشركات الأوقاف صندوق مجتمعي بقيمة 500 مليون ريال سعودي ، هذا الصندوق يعتبر مبادرة مجتمعية تدعم جهود الحكومة للتخفيف من آثار جائحة كورونا يهدف إلى دعم شرائح المجتمع الأكثر احتياجا والأكثر تضررا من هذه الجائحة، ويغطي الصندوق مجالات مختلفة كالإغاثة والخدمات الاجتماعية والتعليمية والتوعية الصحية والإسكانية، كما أطلقت وزارة الصحة مبادرة صندوق الوقف الصحي لتلقي التبرعات المالية والعينية من الشركات والمنظمات غير الربحية والتشجيع عليها لدعم الحكومة في مكافحة جائحة كورونا.
- **أوقاف من أجل حماية التراث الثقافي:** تعمل بعض الأوقاف في المملكة العربية السعودية على تمويل الأنشطة الهادفة إلى حماية التراث الثقافي العالمي ومن أبرزها نجد مؤسسة صالح حمزة صيرفي الخيرية التي تأسست عم 2009 بأصول وقفية تبلغ قيمتها 15 مليون ريال سعودي بغرض دعم وتقديم مساهمات مميزة في الحاظ على الآثار والفنون والحرف اليدوية وتراث مدينة مكة المكرمة .
- **أوقاف من أجل الزراعة المستدامة والأمن الغذائي:** نظرا للحاجة إلى تكريس مزيد من الجهود والابتكارات لزيادة الإنتاج الزراعي بشكل مستدام وتحسين سلسلة التوريد الغذائي في ظل النمو المستمر لعدد السكان السعوديين ، قررت بعض الأوقاف في المملكة التركيز على هذا الأمر المهم ومن أمثلتها نذكر مؤسسة عبد الله السليمان الخيرية التي تبنت منح جائزة قيمتها مليون ريال سعودي لدعم البحوث الزراعية لنخيل التمر ، وتمنح كل عامين جائزة عبد الله سليمان الدولية للابتكار العلمي في التمور والنخيل للباحثين القائمين عبى إيجاد حلول مبتكرة تتعلق بالتمور أشجار النخيل؛

وتعد أوقاف صالح الراجحي أحد الأمثلة الأخرى على مساهمة الأوقاف في الزراعة المستدامة والأمن الغذائي ، وتمتد المزارع الوقفية للشيخ صالح بن عبد العزيز الراجحي على مساحة 5466 هكتارا وتحتضن ما يقارب 45 نوعا من نخيل التمر تتماشى استراتيجية الاستثمارات الوقفية لأوقاف صالح الراجحي إلى حد كبير مع أهداف التنمية المستدامة من خلال الزراعة العضوية واستخدام الطاقة الشمسية مما أهلها للحصول على شهادة ايكوسيرت عام 2007 نظرا لجهودها البيئية والاجتماعية الفعالة بالإضافة إلى مساهمتها في مختلف المجالات الخيرية والتنموية من خلال أرباحها .

5. خاتمة:

إن الأثر الاجتماعي للمؤسسات الوقفية في المملكة العربية السعودية يتجسد من خلال مختلف المشاريع الممولة عن طريق الإدارة الفعالة للأصول الوقفية الأمر الذي ساهم في تحسين الخدمات الاجتماعية، كالرعاية الصحية خصوصا في فترة جائحة كورونا مجالات التعليم، فضلا عن تشجيع الابتكاروالبحث العلمي .

1.5. النتائج: ومن أبرز النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة:

- ✓ لتحقيق الأهداف التنموية ذات البعد الاجتماعي والتوجيه الأمثل للأموال المستثمر في إطار الوقف من ضبط أطر تنظيمية محكمة والتأكيد على ما يعرف بمبدأ المسؤولية الاجتماعية؛
- ✓ وضع خطة استراتيجية شاملة لأهداف التنمية المستدامة والمتضمنة إنجاز مشاريع تنموية ذات طابعإجتماعي واقتصادي مستدام؛
- ✓ استغلال تدفقات الأموال الوقفية في توفير الرعاية الاجتماعية للفئات الهشة والعمل على تحسين مستوياتهم المعيشية،

- ✓ مساهمة أموال الوقف في الرفع من نوعية التعليم وتجهيز المؤسسات التعليمية، تحسين جودة الخدمات الصحية خاصة بعد فترة جائحة كورونا؛
- ✓ استغلالها في تشجيع ودعم الإنتاج الفلاحي والزراعي بهدف تحقيق الاكتفاء والأمن الغذائي وهو من الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة.

2.5.الإقتراحات:

- ✓ التركيز على دور قطاع الأوقاف غير الربحي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على مستوى الدول الإسلامية التي تشهد فيها الأوقاف نموا ملحوظا؛
- ✓ العمل تطوير الأطر التنظيمية لقطاع الأوقاف،وآليات استثمار الأصول الوقفية، فضلا عن توفير الخدمات الاستشارية في هذا المجال؛
- ✓ الاستغلال الأمثل للأوقاف على اختلاف أنواعها في تغطية نفقات القطاع التعليمي والصحي، وتوفير الدعم للفئات الفقيرة في المجتمع، بالشكل الذي يحفز على تطوير قطاع أخرى ذات طابع غير ربحي أو صيغ تمويلية إسلامية وجعلها تساهم في تحقيق أهداف تنموية سواء إقتصادية أو إجتماعية.

6. قائمة المراجع:

1-رويدة أيوب المشني، مآب معاوية ناشف، دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، مؤتمر التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة،كلية الاقتصادوالعلوم الاجتماعية جامعة النجاح الوطنية ، 2018 ، ص 11 -12

2-نور الدين كروش، كمال العقاب، التمويل الإسلامي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة: الحالة الماليزية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، المجلد 13 ، العدد 03 ، 2020 ، ص 247

3-نور الدين كروش ، كمال العقاب، التمويل الإسلامي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة : الحالة الماليزية ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، المجلد 13 ، العدد 03 ، 2020 ، ص 247

4-فطيمة نسمن، دور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات الليبية، مجلة الرشاد للمالية الإسلامية، الرقم 01، العدد 04 ، ديسمبر 2021 ، ص 13 - 15

5-رويدة أيوب المشني ، مآب معاوية ناشف ، دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة ، مؤتمر التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة ، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية جامعة النجاح الوطنية ، 2018 ، ص 17-20

6-ابتهاج إسماعيل يعقوب ، عبد الرحمان محمد رشوان ، زينة خضر عباس ، استدامة القطاع المصرفي الإسلامي بالاستعانة بالأدوات المالية الخضراء ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي الثالث والسنوي الثالث عشر ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، جوان 2020 ، ص9

7-نور الدين كروش ، كمال العقاب ، التمويل الإسلامي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة : الحالة الماليزية ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، المجلد 13 ، العدد 03 ، 2020، ص 253

8- دلال بن سمينة، جهاد بوضياف ، دور نظام الوقف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ـ العدد الاقتصادي ـ ، العدد 34(02)، جامعة زيان عاشور بالجلفة ، ص 166

9-عبد الرحمان بن عبد العزيز الجربوي ، أثر الوقف في التنمية المستدامة ، بحث مقدم لملتقى مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي ، جامعة قالمة 08 ماي 1945 الجزائر ، يومي 28/27 نوفمبر 2012،ص 16

10 ـ عبد الرحمان بن عبد العزيز الجربوي، أثر الوقف في التنمية المستدامة، بحث مقدم لملتقى مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة 08 ماي 1945 الجزائر، يومي 28/27 نوفمبر 2012، ص 20

11- دلال بن سمينة، جهاد بوضياف، دور نظام الوقف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ـ العدد الاقتصادي ـ ، العدد 34(02)، جامعة زيان عاشور بالجلفة، ص 166-167

12-بن عزة هشام، بوثلجة عبد الناصر، مدى إمكانية مساهمة المصارف الإسلامية في استثمار أموال الوقف لتحقيق التنمية المستدامة ـ تجارب بعض البلدان ـ، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، العدد الأول، ديسمبر 2018، ص 130-131

13-المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص،مكتب الأمم المتحدة بالمملكة العربية السعودية، دور الأوقاف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية المملكة 2030، السعودية، سبتمبر 2021، ص 34

14- المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، مكتب الأمم المتحدة بالمملكة العربية السعودية، دور الأوقاف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية المملكة 2030، السعودية، سبتمبر 2021، ص 36

15- المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، مكتب الأمم المتحدة بالمملكة العربية السعودية، دور الأوقاف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية المملكة 2030، السعودية، سبتمبر 2021، ص 41-44